وإذ يضع في اعتباره الازمة المالية الحرجة التي تواجه المعهد ، والانخفاض في مساهمات الدول الاعضاء ، والقرار الذي اتخذه برنامج الامم المتحدة الإنمائي بسحب مساعدته المتعلقة بالتدريب في المعهد وتمويل تكاليف موظفيه الرئيسيين في نهاية عام ١٩٨٩ ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أن مجلس إدارة المعهد عيّن لجنة فرعية لاستعراض هيكل المعهد وإدارته ولتقديم توصيات بشأن إعادة تشكيل هيكله ،

وإذ يعرب عن التقدير للدعم الذي قدمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى المعهد حتى الآن ،

١ - يحث مجلس إدارة المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط على سرعة إنجاز أعمال إعادة هيكلة وترشيد أنشطة ووسائل المعهد حتى يتسنى قيام معهد مجدد وسليم مالياً في أقرب وقت ممكن لفائدة التنمية الافريقية ؛

٢ - يدعو مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى أن يعيد النظر ، في ضوء ما يحرز من تقدم في عملية إعادة الهيكلة ، في قرار وقف تمويل المعهد بعد كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وأن يقدم الدعم عند الاقتضاء ؛

٣ - يحث جدياً الحكومات الافريقية على أن تدفع اشتراكاتها بانتظام وفي مواعيدها وأن تضع الخطط اللازمة لسداد متأخراتها المتراكمة بالتدريج .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٨/١٩٨٩ - التعاون الاقاليمي في تسهيل التجارة الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى مقرره ١٩٧٤/١٩٨٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، الذي طلب فيه إلى الامناء التنفيذيين للجان الإقليمية تقديم توصياتهم بشأن موضوع يتصل بالتعاون الاقاليمي ويهم جميع الاقاليم ، وإذ يلاحظ الانشطة الجارية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية في هذا الإطار ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الامين العام عن التعاون الإقليمي[٩٣] ، وخاصة الفرع الرابع منه ،

وإذ يعي الاهمية العالمية لتسهيل التجارة وللعمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بغية تقليل الشكليات والإجراءات والوثائق وتبسيطها والتنسيق بينها من أجل تنمية التجارة الدولية ، وإدراكاً منه لانشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تعزيز وتنفيذ هذه التدابير عملاً بالمقرر الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٦٩ ،

وإذ يلاحظ أن القواعد لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، الموضوعة والمحتفظ بها في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، تتيح إحلال الرسائل الالكترونية محل المستندات التجارية بالتدريج ،

وإذ يشير إلى أنه ينبغي ، في ضوء مقرر اللجنة الاقتصادية لاوروبا L(44) المؤرخ في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٩[٩٤] ، إيلاء اعتبار لزيادة الوسائل القائمة في اللجنة لتطوير وحفظ قواعد الامم المتحدة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، نظراً للاهمية الرئيسية لهذه الوسائل بالنسبة لاستخدام جميع البلدان المعنية لقواعد الامم المتحدة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ،

وإذ يدرك أن إدخال تدابير لتسهيل التجارة تفضي إلى إجراءات مستندية أبسط وأسرع وأكثر اقتصاداً قد يتطلب تعديل الممارسات المتصلة بالتجارة ،

وإذ يلاحظ أن إدخال تبادل البيانات الإلكترونية يتوقف على توافر ما يلائم ذلك من معدات معالجة البيانات ومرافق الاتصالات عن بعد ، بالإضافة إلى ما يناسبه من تقنيات إدارة الاعمال التي لا يزال يتعين إرساؤها في بلدان عديدة ، ولا سيما داخل البلدان النامية ،

---

(٩٣) E/1989/96 .

(٩٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٥ (E/1989/34) ، الفصل الرابع .

١ - يدعو اللجان الإقليمية إلى أن تضطلع ، بالاشتراك مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوضع مشروع مقترح ، في حدود الموارد القائمة ، للتعاون الاقاليمي يقوم على مشاريع تعرض بالتفصيل الاحتياجات التقنية والموارد اللازمة ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للقوانين والانظمة الوطنية ، واحتياجات ومشاكل المناطق المختلفة ، وخاصة احتياجات ومشاكل البلدان النامية ، في ميدان تسهيل التجارة ولا سيما ، عند الاقتضاء ، التطبيق التدريجي لقواعد الامم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، وأن تقدم مشروع المقترح إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ للموافقة عليه ؛

٢ - يرجو من اللجان الإقليمية مشاورة منظمات التمويل ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، فيما يتعلق بالموارد المالية المتاحة لاحتمال تنفيذ مشروع المقترح بعد موافقة المجلس عليه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ؛

٣ - يوصي الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بإيلاء اعتبار ، عند إجراء الدراسة الدقيقة للموارد اللازمة لانشطة الحفظ والتطوير الجارية الآن ، لمسالة تحديد الموارد التي يمكن توفيرها ، من الموارد الموجودة لدى اللجنة ، لدعم هذه الانشطة .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٩/١٩٨٩ - الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكّر بقراراته ٥٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٦٣/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٧٥/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، و٧٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و٦٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وقد نظر في الاستنتاجات الواردة في التقرير المرحلي ، الذي أعده بناء على قرار المجلس ٦٩/١٩٨٧ الامينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة